



2024 جويلية 02

إلى
السيد النائب رياض بلال
تحت إشراف
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية مراكب صنعت مخالفة للمقاييس المرخص فيها.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 جويلية 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تسوية وضعية مراكب صنعت مخالفة للمقاييس المرخص فيها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص تسوية وضعية المراكب المصنوعة في إطار التعويض مخالفة المقاسات الأصلية،

يندرج هذا الإجراء في إطار تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المجلس الوزاري المخصص للصيد البحري بتاريخ 12 نوفمبر 2015، وخاصة منها المتعلقة بتسوية وضعية مراكب الصيد الساحلي غير القانونية. وقد تم التوقف عن تسوية هذه الوضعيّات بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية لاسناد تراخيص صنع وتوريد مراكب الصيد البحري في اجتماعها بتاريخ 21 فيفري 2019. وقد تم اتخاذ هذا القرار أخذًا بعين الاعتبار نتائج البحث العلمي حول حالة المخزون والزيادة في مجهود الصيد الناتجة عن تسوية الوضعية الإدارية لهذه المراكب. ويتم حاليا دراسة مطالب مطابق المراكب المذكورة بما في ذلك مراكب طبلبة حالة بحالة، وسيتم إبلاغ أصحابها بمآل مطالبهما في أحسن الأجال الممكنة.

الجواب 2: بخصوص تحديد تراخيص الصنع بالنسبة للمراكب المصنوعة في إطار التعويض دون اخلالات:

تمت دراسة وعرض هذه المطالب على أنظار اللجنة الاستشارية لاسناد تراخيص صنع وتوريد وحدات الصيد البحري المحدثة بموجب الأمر عدد 2129 لسنة 1999 المؤرخ في 27 سبتمبر 1999 والمنقح بالأمر عدد 535 لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 وقد تم ضبط معايير محددة لدراسة هذه المطالب، وسيتم إفاده أصحابها بمآل مطالبهما في أحسن الأجال الممكنة.

والسلام.

خاتمه دولة لدى وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
مختلفة والمياه

محمد الحبيب